DSC
Delta Sugar Company
شركة الدلتا للسكر
شركة مساهمة مصرية

السادة / البورصة المصرية

ادارة الافصاح

تحية طيبة وبعد ....

نرفق لكم طيه صورة من تقرير الجهاز المركزى المؤرخ ٢٠٢٣/٣/٥ والوارد لنا اليوم ٢٠٢٣/٣/٦ والرد عليه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

تحريرا فى ٢٠٢٣/٣/٥

رئيس الشئون المالية

(محاسب / امين فريد)

Head Office
Block 17_ Markaz ElKhadamal St.,_4th quarter_ 6th October city _ P.O.Box 79 / 12566
Phone : 00202 3830 8212 - Fax : 00202 3831 1060

Cairo Office
20 Salem Salem Agouza, Giza, Egypt
P.O.Box 192 Dokky Phone : 00202 3749 5773 _ Fax : 00202 3749 8687

Factories
El-Hamoul.Kafr El-Sheikh P.O.Box El-Hamoul
Phone : 002047 3760 369 _0020473760290 _ Fax : 002047 3760 300

المركز الرئيسى
قطعة ١٧ - شارع مركز الخدمات الحي الرابع - مدينة ٦ اكتوبر - ص.ب ٧٩/١٢٥٦٦
تليفون : ٠٢٣٨٣٠٨٢١٢ (٧ خطوط) فاكس : ٠٢٣٨٣١١٠٦٠

مكتب القاهرة
٢٠ سالم سالم - العجوزة - جيزة
ص.ب : ١٩٢ الدقى - تليفون ٣٧٤٩٥٧٧٣ - فاكس : ٠٢٣٧٤٩٨٦٨٧

المصانع
الحامول - كفر الشيخ
ص.ب : الحامول - كفر الشيخ - تليفون : ٠٤٧٣٧٦٠٣٦٩ - ٠٤٧٣٧٦٠٢٩٠ - فاكس : ٠٤٧٣٧٦٠٣٠٠

Website : www.deltasugar.com
E-mail : deltasugar@deltasugar.com

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة
حسابات الصناعات الغذائية

تقـرير مراقب الحسابات
على القوائم المالية لشركة الدلتا للسكر
فى ٢٠٢٢/١٢/٣١

إلى السادة / مساهمى شركة الدلتا للسكر (ش،م،م)

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة الدلتا للسكر شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون ١٥٩لسنة ١٩٨١ وتعديلاته والمتمثلة في المركز المالي في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفق النقدي عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية :

هذه القوائم مسئولية إدارة الشركة ، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض القوائم عرضا عادلا وواضحا خاليا من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للتطبيق.

مسئولية مراقب الحسابات :

تنحصر مسئولية مراقب الحسابات في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بان القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات الحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والافصاحات في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش و الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية .

أساس إبداء الرأى المتحفظ

- تم جرد الأصول الثابتة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ ومطابقة نتائجة بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها والتى بلغت القيمة الدفترية لها نحو ٥٨٧ مليون جنيه .

- مازالت الشركة لم تقم بإستغلال وحدتي تكرير السكر البالغ تكلفتها نحو ١١.٦مليون جنيه حيث لم يتم تشغيلهما خلال العام المالي ، فضلاً عن إستمرار إنخفاض نسبة إستغلال ماكينات مكعبات السكر البالغ تكلفتها نحو ٥.٤ مليون جنيه والتي بلغت نسبة إنتاجها للطاقة المتاحة نحو ٢.٣ % ، وقد ترتب على ذلك تحمل الشركة بنحو ٨٣٢ ألف جنيه قيمة إهلاك تلك الأصول ، هذا ولم تقم الشركة بدراسة الإضمحلال في قيمة تلك الوحدات تطبيقاً للمعيار المحاسبي المصري رقم (٣١) إضمحلال قيمة الأصول في ضوء انخفاض العائد الاقتصادي المحقق منها.

نوصي بالتشغيل الإقتصادي لتلك الوحدات بما يعود بالنفع على الشركة وإجراء ما يلزم من تسويات والإلتزام بالمعيار المشار إليه.

- لم تقم الشركة بإعادة الدراسة للأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة العاملة والتي لها قيمة قابلة للإهلاك وفقاً للفقرة (٥١) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الاصول الثابتة وإهلاكاتها .

نوصي بمراعاة ما سبق وفقاً لمعيار المحاسبة المشار إليه.

- عدم إستبعاد تكلفة الأجزاء المستبدلة من الأصول الثابتة بالمخالفة للفقرة ٧٠ من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها وكذا عدم الإفصاح الأصول المستبعده من الخطوط الإنتاجيه فقره ٧٩(ج) من ذات المعيارفضلاً عن إهلاك بعض إضافات الأصول (أعمال صيانة جسيمة) بنسب إهلاك تزيد عن المعدلات السنوية المستخدمة في إهلاك تلك الأصول ودون إعتماد سياسه ثابته لإهلاك مثل تلك الإضافات من مجلس الإداره ودون الإفصاح عن ذلك بالإيضاحات المتممة كما يتم إهلاك بعض الإضافات على نفس العمر الإنتاجي لتلك الأصول وليس على العمر المتبقي للأصل أو إثباتها فى تاريخ لاحق لتاريخ رفعها للأصول كما يتم إثبات بعض الإضافات بقيمه تقديريه واحد جنيه .

نوصي بتشكيل لجنة لإعادة دراسة بنود الأصول الثابتة والإضافات والإلتزام بما ورد بمعيار المحاسبه المشار اليه والإفصاح عن ذلك بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

- وجود بعض مكونات الأصل الثابت مثبتة بدون قيمة بالمخالفة للفقرة ٤٤ من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها

يتعين الإلتزام بما ورد بالمعيار المحاسبي المشار إليه .

- لم تقم الشركة بإثبات بضاعة الأمانة (مبيدات) بنحو ١٢.٨١٥ مليون جنيه بالقوائم المالية ، وكذا عدم اثبات رصيد لمخزن المخلفات بالقوائم الماليه لعدم تقييمها اعتمادا على قيام الخبير المثمن بالتقدير والتثمين للاصناف المعروضه للبيع في المزاد فقط واجراء التسويات المحاسبية اللازمة في ضوء ذلك .

يتعين تقييم المخلفات في ضوء القيم البيعية السابقة والعمل على التصرف الإقتصادي لها واثبات بضاعة الأمانة لشركات المبيدات تطبيقا لقواعد الرقابة السليمة والإفصاح عنها.

- تضمن رصيد مخزون الإنتاج التام من السكر الابيض كميه ٣٥ طن سكر اذابه بنحو ٣١٤ الف جنيه تم اعتبارهم انتاج تام بالتكلفة على الرغم من أنه لا يصلح للبيع بحالته ويستلزم بعض العمليات ليصبح صالحاً تقدر تكلفة الطن لإتمام العملية الإنتاجية بمبلغ ١٦٩٠ جنيه بإجمالى نحو ٥٩ ألف جنيه.

يتعين اجراء ما يلزم من تسويات لإظهار المخزون على حقيقته .

- تضمن حساب الأرصده المدينه نحو ٣.٧١٤ مليون جنيه رصيد مصلحة الجمارك في ٢٠٢٢/١٢/٣١ في حين ظهر بكشف حساب المصلحة نحو ٣.٤٨٨ مليون جنيه بفرق بالنقص قدره ٢٢٦ الف جنيه

يتعين اجراء المطابقه مع مصلحة الجمارك للوقوف على أسباب الفرق وتسويته .

- بلغت قيمة ضريبة الخصم والإضافة عن عام ٢٠١٨ حتى ٢٠٢٢ نحو ١١٧.٠٤٧ مليون جنيه وردت شهادات بنحو ١١٦.٤٦١ مليون جنيه بفارق قدره نحو ٥٨٦.٦ ألف جنيه لم نواف بالشهادات المؤيدة لها.

يتعين موافاتنا بالشهادات المؤيدة لذلك الفرق المشار إليه وإجراء التسويات اللازمه.

- تضمنت الأرصدة المدينة (حساب ضرائب توزيعات أرباح) مبلغ ١٧.٧ مليون جنيه قيمة الضرائب المخصومة من المنبع من قبل الشركات المستثمر فيها عبارة عن ١٠.٣ مليون جنيه ، نحو ٧.٢١٩ مليون جنيه تخص عامي ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢.

نوصي بفحص ودراسة ذلك الرصيد وإجراء ما يلزم من تسويات ، مع مراعاة الحصول على الشهادات المؤيدة لسداد تلك القيمة لمصلحة الضرائب.

- لم يتم الإفصاح عن التأمين المدفوع بالعمله الأجنبيه نظير مسحوبات الشركة من الغاز الطبيعى بنحو ٤.٠٨٥ مليون دولار بما يعادل نحو مبلغ ٦٣.٨٩٣ مليون جنيه وقت السداد بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٤

يتعين الإفصاح عنها بالإيضاحات المتممة.

- لم تتأثر القوائم الماليه بالضريبة المؤجلة عن عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ (بخلاف ما ورد بالإيضاح رقم ١٤ بالقوائم المالية) وظهرت الإلتزامات الضريبية المؤجله كرصيد مرحل بنحو ٦.٦٢١ مليون جنيه ، سبق أن ورد بتقريرنا عن القوائم المالية في ٢٠٢١/١٢/٣١ أن صافي الإلتزامات الضريبية المؤجلة تأثر بمبلغ ٣.٥ مليون جنيه تمثل قيمة ٣٠ % إهلاك معجل للآلات والمعدات على الرغم من أن هذه القيمة تتضمن ١.٥ مليون جنيه قيمة إهلاك لإضافات (عمرات وصيانة جسيمة) لألات ومعدات قديمة بلغ إجماليها نحو ٥.٢١٨ مليون جنيه وذلك بالمخالفة لما نصت عليه المادة ٢٧ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بخلاف ما سبق في السنوات السابقة.

يتعين تأثير القوائم الماليه بالضريبة المؤجلة وإجراء التسويات اللازمة.

- بلغ رصيد مخصص المطالبات في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بنحو ١٤٠.٥ مليون جنيه بعد تدعيمه هذا العام بنحو ٩٢ مليون جنيه ولم يتم الإفصاح بالايضاحات المتممه عن سبب تدعيمه وذلك بالمخالفه للفقرات ٨٤ ، ٨٥ (ب) من المعيار رقم ٢٨ الخاص بالمخصصات والالتزامات المحتمله وقد تبين ورود مطالبات من مصلحة الضرائب متنازع عليها بنحو ١١٦مليون جنيه هذا ولم توافينا الشركة بدراسة لذلك المخصص للحكم عليه.

يتعين ضرورة موافاتنا بدراسة لذلك المخصص وإعادة النظر في تكوين المخصص فى ضوء الموقف الحالى لتلك المطالبات.

- قامت الشركة بتكوين مخصص هذا العام بإسم مخصص مكافأة نهاية الخدمة بمبلغ ٢٥ مليون جنيه يمثل قيمة المبالغ الإضافية التي تتحملها الشركة من مكافأة نهاية الخدمة بالزيادة عن ما يصرفه صندوق العاملين بالشركة لحالات نهاية الخدمة عن عام ٢٠٢٣ دون وجود دراسة من خبير إكتواري توضح المخصص الواجب تكوينه كل عام في ضوء متوسط الأعمار المختلفة للعاملين بالشركة.

نوصي بإعادة النظر فى المخصص المكون مع إعداد دراسه من خلال خبير إكتواري لتقدير قيمة مخصص مكافأة نهاية الخدمة وبما يتفق والمعيار المحاسبي المصري رقم (٣٨) والخاص بمزايا العاملين.

- قيام الشركة بعمل مقاصة بين الأرصدة المدينة لحسابي موردى مستلزمات سلعيه وموردى مستلزمات خدميه البالغة نحو ١.٨٠٨ مليون جنيه و ١٨٥٦٣٨ جنيه على الترتيب والأرصدة الدائنة لهما البالغة نحو ٤٨.٤٢٦ مليون جنيه و ٥.٨٨٢ مليون جنيه على الترتيب وإظهار الصافي بالقوائم المالية.

يتعين إلغاء المقاصة وإظهار الحسابات على حقيقتها.

- تضمنت الحسابات الدائنة الأخرى نحو ١.٤٥٠ مليون جنيه حسابات امانات تحت التسويه تمثل عمولة تحصيل مبيدات (٥%اداريه + ٥%عدم تحصيل) **تم تخفيضه – بالمخالفة للقرار الإدارى ٢٥٥ لسنة ٢٠٢١- كالاتى :-**
  - نحو ٢٥٠ الف جنيه تم اضافتهم لحساب تجارب بنجر وفائض تدريب بالحسابات الدائنه
  - نحو١.٢ مليون جنيه تم صرفه حافز للساده المشاركين من المركز الرئيسى والمصنع وجهات أخرى "توزيع وتحصيل المبيدات" دون تحميل حسابات المصروفات المختلفه بتلك التكلفه

يتعين التصويب برد تلك المبالغ الى الحساب المختص وتعليته على حساب الإيرادات

- لم تقم الشركة بخصم الأرباح الرأسمالية بنحو ٥٣٤ الف جنيه وكذا فروق العملة الدائنة بنحو ٢٢٥.٣٤٨ مليون جنيه من الربح الضريبي عند حساب ضريبة الدخل

يتعين مراعاة ما سبق

- عدم الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة الخاصه بالشركة المتحدة لإنتاج العبوات عن عملية توريد عدد ١.٥مليون جوال بقيمة بلغت نحو ٨.٠٦١ مليون جنيه ، وكذا الشركة القابضة للصناعات الغذائية قيمة مبيعات سكر للشركة القابضة والبالغة نحو ١.١٦٠مليار جنيه.

نوصي بتعديل إيضاح المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بما يتفق ومتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) " الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة ".

الـــرأى

وفيما عدا تأثير ما تقدم فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة الدلتا للسكر في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً :-

- لم يتم التأمين على بعض الأصول الثابتة مثل مباني المركز الرئيسي ومباني المدينة السكنية وأثاث المصنع بنحو ٣٠.٨٨٢مليون جنيه ، فضلاً عن عدم تناسب القيمة التأمينية لكلاً من مباني المصنع وأثاث المركز والآلات والمعدات البالغ إجماليها نحو ٩٧٤مليون جنيه على الترتيب ، حيث بلغت تكلفتها التاريخية ١.٣٥٦ مليار جنيه على الترتيب.

نوصي بإعادة النظر في وثائق التأمين على الأصول بما يتناسب مع قيمتها لضمان التغطية التأمينية لها.

- تم جرد المخزون في ٢٠٢٢/١٢/٣١ ومطابقة نتائجه على السجلات والدفاتر بمعرفة الشركه وتحت مسئوليتها وقامت الشركة بالاعتماد على كثافه تقديريه للمولاس عند الجرد في ٢٠٢٢/١٢/٣١ قدرها ١.٤% وتم تقييم المخزون طبقا للاسس المتبعه في الأعوام السابقه وقد بلغ رصيد المخزون السلعى في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٢٦٣ مليون جنيه مقابل نحو ١٩٠ مليون جنيه بزياده قدرها نحو ٧٣ مليون جنيه بنسبة زياده ٣٨.٤% **ويرجع ذلك بصفه اساسيه الى :-**

١. زيادة مخزون الخامات من التقاوى بنحو ٢٢.٩٠٣ مليون جنيه حيث بلغت كميته ١٣٥٢٤٥ كيلو بنجر بنحو ٣٤.٦٥٩ مليون جنيه مقابل كمية ٦٦٦٣٢ كيلو بنحو ١١.٧٥٦ مليون جنيه في حين بلغت المساحه المتعاقد عليها موسم ٢٠٢٣ نحو ٩٦٠٠٥ فدان مقابل نحو ١٢٩٦٩٨ فدان العام السابق بانخفاض ٣٣٦٩٣ فدان بنسبة ٢٦% كما انخفضت المساحه المنزرعه موسم ٢٠٢٣ حيث بلغت ٩٣٦٥٦ فدان مقابل ١٠٤١٨٨ فدان موسم ٢٠٢٢ بانخفاض ١٠٥٣٢ فدان بنسبة ١٠%.
٢. زيادة المخزون من قطع الغيار بنحو ٨.٢٤ مليون جنيه في ٢٠٢٢/١٢/٣١ حيث بلغ نحو ٩٤ مليون جنيه مقابل نحو ٨٥.٧٦١ مليون جنيه فى العام السابق.
٣. زيادة مخزون الوقود بنحو ٢٤.٩٤٣ مليون جنيه حيث بلغ ٦٥.٣٩٥ مليون جنيه في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مقابل نحو ٤٠.٤٥٢ مليون جنيه في العام السابق .

نوصى بضرورة تحديد الإحتياجات بدقة حفاظاً على عدم تعطل أموال الشركة خاصةً في ظل لجوء الشركة للسحب على المكشوف مع مراعاة صلاحية التقاوي مع طول فترة التخزين.

- بلغ اجمالى الأجور الصناعيه نحو ٤٢١مليون جنيه مقابل نحو ٣٩١ مليون جنيه بزياده قدرها نحو ٣٠ مليون جنيه وترجع اهم أسباب هذه الزياده الى زيادة تكلفة العماله الموسميه حيث بلغت تلك الزيادات (الخط الأول ١٨.٤٣% ، الخط الثانى ٣٣.٩% ، المشتركه (الإدارات الخدميه المختلفه) ٤٨.٥٨% ، أجور التعبئه ٤٤.٢٨%) مقارنه بنسب الزياده في أجور العاملين الدائمين حيث بلغت على التوالي (٣.٥٩% ، ٩.٤٧% ، ٥.٨٥% ، صفر%) مما يشير الى التوسع في استخدام العماله الموسميه.

الامر الذى نوصى معه بضرورة إعادة النظر في توزيع العماله طبقا للاحتياجات الانتاجيه مما له الأثر على تكلفة المنتجات

- زيادة ارصدة الحسابات الجاريه بالبنوك (عمله محليه) في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بنسبة ٧٤٥% حيث بلغت نحو ٦٢.٦ مليون جنيه مقابل نحو ٧.٤ مليون جنيه في ٢٠٢١/١٢/٣١ .

نوصى بإستثمار تلك الأموال بما يعظم عوائد الشركة .

- قامت الشركة بإرسال المصادقات بمعرفتها لأصحاب أرصدة الموردين المدينة بالمركز الرئيسي في وقت متأخر ومعظم التأمينات لدى الغير بالمصنع دون غيرهم من أصحاب الأرصدة المدينة وقد بلغ الرصيد الدائن لموردي مستلزمات سلعيه نحو ٤٦.٦١٨ مليون جنيه والرصيد الدائن لموردي المستلزمات الخدمية نحو ٥.٦٩٦مليون جنيه ولم نتلقى ردود عليها.

يتعين ضرورة إرسال المصادقات لكافة أصحاب الأرصدة المدينة والدائنة تحت إشرافنا في وقت يسمح بتلقى الردود عليها ودراستها مع ضرورة إجراء المطابقات اللازمة للتحقق من صحة الأرصدة الظاهرة بقائمة المركز المالي.

- تضمن الحسابات المدينه الأخرى في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ١٦.٩٩٣ مليون جنيه تمثل ضرائب مسدده وفروق فحص متنازع عليها محاله لجهات قضائيه منذ عدة أعوام ولم يتم حسم النزاع حتى تاريخه

يتعين موافاتنا بالموقف النهائي لتلك القضايا .

- لم يتم الترخيص من الجمعيه العامه مقدماً على عقود المعاوضة وفقاً لنص المادة ٩٩ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ لكل من شركة السكر والصناعات التكاملية على بعض الأعمال بلغ إجمالي ما أمكن حصره منها عن عام ٢٠٢٢ نحو ٦٨.٩٤٤ مليون جنيه ، شركة مصر للتأمين بنحو ٢.٣٤٤مليون جنيه للتأمين على الأصول الثابتة والمخزون

نوصي بالعرض على الجمعية العامة للشركة للترخيص لمجلس الإدارة بإبرام عقود معاوضة مع المساهمين مع التصديق على التعاملات التي تمت خلال العام.

- تضمنت أرصدة الموردين والمقاولين أرصدة دائنة متوقفة مرحلة من العام السابق بلغ قيمة ما أمكن حصره منها نحو ٨٩٧ ألف جنيه .

نوصي بفحص ودراسة تلك الأرصدة وإتخاذ اللازم في ضوء الدراسة.

- بلغ رصيد الاحتياطيات في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٣٦٥.٧ مليون جنيه متضمنا نحو ٨٠ مليون جنيه تمثل قيمة احتياطي تجديدات مكونه منذ عامي ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ولم يتم استخدامه حتى تاريخه

يتعين معرفة أسباب عدم الاستفادة من الاحتياطي والإفادة .

- بلغت قيمة إيرادات النشاط الجارى حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٣٧٦٨ مليون جنيه مقابل ٣٢٤٢ مليون جنيه عن نفس الفترة العام الماضي بزياده قدرها نحو ٥٢٦ مليون جنيه بنسبة زياده ١٦.٢٢% حيث انخفضت كمية المبيعات خلال العام **على النحو التالي :-**
  - بلغت كمية السكر نحو ٢٦٩ الف طن مقابل نحو ٣٢٥ الف طن العام الماضي بفرق -٥٦ الف طن بنسبة إنخفاض -١٧.٢٣%
  - كمية العلف نحو ١٢٧ الف طن مقابل نحو ١٤٦ الف طن العام الماضي بفرق -١٩ الف طن بنسبة إنخفاض -١٣%
  - كمية المولاس نحو ٩٦ الف طن مقابل نحو ١٤٩ الف طن العام الماضي بفرق -٥٣ الف طن بنسبة إنخفاض -٣٥.٥٧%

نوصى بالعمل على زيادة المساحة المزروعة بنجر بما يحقق اقصى عائد للشركة.

- ظهرت التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل بالموجب بنحو ٨٥٩ مليون جنيه ، بينما ظهرت التدفقات النقدية المستخدمه في أنشطة التمويل بالسالب بنحو ٢٤٢ مليون جنيه في حين أظهرت القوائم المالية نقديه بالصندوق والبنوك نحو ٩٥٨ مليون جنيه ويرجع ذلك الي قيام الشركه بصرف توزيعات الأرباح عن طريق التمويل بنحو ٨٦.٣ مليون جنيه وتحملها بفوائد مدينه بنحو ٢١.٤ مليون جنيه عن إجمالي التسهيلات البنكية.

- ظهرت التدفقات النقديه من أنشطة الاستثمار بالموجب بنحو ٢٧١ مليون جنيه ويرجع ذلك بصفه اساسيه الى فرق تقييم العمله الدائن بنحو ٢٢٥ مليون جنيه والفوائد المحصلة بنحو ١٢مليون جنيه.

يتعين إعادة النظر في السياسة المالية للشركة .

- توقف شركة النصر لصناعة الكوك عن إنتاج الفحم وإعتماد الشركة في توفير الفحم على الإستيراد من الخارج بمعرفة شركة السكر بقيمة بلغت نحو ٦٠.٦١١ مليون جنيه وذلك لتشغيل فرن الجير للخط الثاني من خطوط الإنتاج ، رغم أنه سبق أن قامت الشركة بإعادة تأهيل فرن الخط الأول ليعمل بالغاز الطبيعي عام ٢٠١٣ ، كما سبق أن قامت الشركة بإعداد دراسة لإعادة تأهيل فرن الجير للخط الثاني إلا أنه لم يتم إستكمال إجراءات تأهيل الفرن ليعمل بالغاز الطبيعي.

نوصي بدراسة جدوى إعادة تأهيل فرن الجير للخط الثاني ليعمل بالغاز الطبيعي في ضوء إرتفاع تكلفة إستيراد الفحم.

المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى :

- إنتهاء المدة القانونية لمجلس الإدارة في ٢٠٢٣/١/١ طبقاً لقرار الجمعية العامة العادية للشركة في ٢٠٢٠/٣/٢٩.

نوصي بإتخاذ اللازم في هذا الشأن.

- مازالت الشركة لم تقم بتوفيق أوضاعها بما يتفق مع الفقرة رقم (٩) من المادة (٦) الشروط العامة لقيد الأوراق المالية " من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية في البورصة المصرية والتي تنص على: "حظر الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي للشركة".

يتعين سرعة توفيق أوضاع الشركة إلتزاماً بتعليمات هيئة الرقابة المالية وتجنباً لأية عقوبات تقع على الشركة.

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات ، كما تطبق الشركة نظام تكاليف يفي بالغرض منه .

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

تحريراً في /٢٠٢٣/٣

نائب مدير الإدارة
مدير عام
أسامه محمود جاب الله
محاسب/ أسامه محمود جاب الله

نائب أول مدير الإدارة	نائب أول مدير الإدارة	نائب أول مدير الإدارة
وكيل وزارة	وكيل وزاره	وكيل وزاره
محاسب/ ياسر محمد رضا هاشم	محاسب/ جيهان محمد بدر	محاسب/ إيمان أحمد حجازى

وكيل أول الوزارة

مدير الإدارة

" محاسب / نيازي مصطفي محمود "

رد الشركة على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات

على القوائم المالية

لشركة الدلتا للسكر في ٢٠٢٢/١٢/٣١

الاصول الثابتة واهلاكاتها : -

١- **بخصوص :-** مازالت الشركة لم تقم بإستغلال وحدتي تكرير السكر البالغ تكلفتها نحو ١١.٦مليون جنيه حيث لم يتم تشغيلهما خلال العام المالي وماكينة المكعبات .

رد الشركة :- يتم استغلال وحدتى التكرير عند تشغيل السكر الخام وتم تحميل اهلاكها على المصروفات الادارية والعمومية ويتم تشغيل ماكينة المكعبات وهى تعمل كإضافة لمنتجات الشركة ووفقا لظروف السوق ويتم احتساب إهلاك كامل لها وبلغ إنتاجها هذا العام كمية ٢٥.٦٥طن بالإضافة الى رصيد أول المدة والبالغ ١٤طن وبلغت مبيعات هذا العام كمية ٣٠.٨٥طن بحوالي ٤٥٨ ألف جنية.

٢- **بخصوص :-** لم تقم الشركة بإعادة الدراسة للأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة العاملة والتي لها قيمة قابلة للإهلاك

رد الشركة :- يتم احتساب اهلاك طبقاً للمعاييرويوجد لجنة لدراسة كافة الاصول .

٣- **بخصوص :-** عدم إستبعاد تكلفة الأجزاء المستبدلة من الأصول الثابتة بالمخالفة للفقرة ٧٠ من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها وكذا عدم الإفصاح للأصول المستبعده من الخطوط الإنتاجيه فقره ٧٩(ج) من ذات المعيارفضلاً عن إهلاك بعض إضافات الأصول (أعمال صيانة جسيمة) بنسب إهلاك تزيد عن المعدلات السنوية المستخدمة في إهلاك تلك الأصول ودون إعتماد سياسه ثابته لإهلاك مثل تلك الإضافات من مجلس الإداره ودون الإفصاح عن ذلك بالإيضاحات المتممة كما يتم إهلاك بعض الإضافات على نفس العمر الإنتاجي لتلك الأصول وليس على العمر المتبقي للأصل أو إثباتها فى تاريخ لاحق لتاريخ رفعها للأصول كما يتم إثبات بعض الإضافات بقيمه تقديريه واحد جنيه .

رد الشركة :- يصعب فى بعض الاحيان تحديد قيمة الجزء المستبعد وتم البدء فى تطبيق ذلك بالفعل ويتم اهلاك الاضافات على الاصول على العمرالمتبقى من الاصل وتم التعديل وأثبات الاضافات بالقيمة التقديرية بكامل قيمتها.

٤- **بخصوص :-** وجود بعض مكونات الأصل الثابت مثبتة بدون قيمة بالمخالفة للفقرة ٤٤ من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها .

رد الشركة :- هذه الاصول كانت ضمن العقد الرئيسى بالمصنع فى الثمانينات وسجلت ضمن معدات كاملة وصعب تحديد قيمتها .

٥- **بخصوص :-** لم تقم الشركة بإثبات بضاعة الأمانة (مبيدات) بنحو ١٢.٨١٥ مليون جنيه بالقوائم المالية ، وكذا عدم اثبات رصيد لمخزن المخلفات بالقوائم الماليه لعدم تقييمها اعتمادا على قيام الخبير المثمن بالتقدير والتثمين للاصناف المعروضه للبيع في المزاد فقط واجراء التسويات المحاسبية اللازمة في ضوء ذلك .

رد الشركة :- بالنسبة للمبيدات هذة البضاعه لا تخص الشركة ويتم تسليمها للمزارعين ويتم التأمين عليها اما بالنسبة للمخلفات يتم تحديد قيمتها عند البيع .

٦- **بخصوص :-** تضمن رصيد مخزون الإنتاج التام من السكر الابيض كميه ٣٥ طن سكر اذابه بنحو ٣١٤ الف جنيه تم اعتبارهم انتاج تام بالتكلفة على الرغم من أنه لا يصلح للبيع بحالته ويستلزم بعض العمليات ليصبح صالحاً تقدر تكلفة الطن لإتمام العملية الإنتاجية بمبلغ ١٦٩٠ جنيه بإجمالى نحو ٥٩ ألف جنيه.

رد الشركة :- تم بيع بعض كميات من السكر الاذابه بسعر اعلى من التكلفة للمناحل والباقى سيتم إثبات أى مصروفات تخص إعادة اذابتة عام ٢٠٢٣ والكمية ضئيلة.

٧- **بخصوص:-** تضمن حساب الأرصده المدينه نحو ٣.٧١٤ مليون جنيه رصيد مصلحة الجمارك في ٢٠٢٢/١٢/٣١ في حين ظهر بكشف حساب المصلحة نحو ٣.٤٨٨ مليون جنيه بفرق بالنقص قدره ٢٢٦ الف جنيه .

رد الشركة : تم التسوية وهذا الفرق عبارة عن قسائم سيتم تسويتها خلال الربع الاول من عام ٢٠٢٣

٨- **بخصوص :-** . بلغت قيمة ضريبة الخصم والإضافة عن عام ٢٠١٨ حتى ٢٠٢٢ نحو ١١٧.٠٤٧ مليون جنيه وردت شهادات بنحو ١١٦.٤٦١ مليون جنيه بفارق قدره نحو ٥٨٦.٦ ألف جنيه لم نواف بالشهادات المؤيدة لها.

رد الشركة : الشهادات مطابقة ولكن نظرا لتداخل الفترات الضريبية ويتم استلام الشهادات الباقية فى الربع الاول لعام ٢٠٢٣ .

٩- **بخصوص :** تضمنت الأرصدة المدينة (حساب ضرائب توزيعات أرباح) مبلغ ١٧.٧ مليون جنيه قيمة الضرائب المخصومة من المنبع من قبل الشركات المستثمر فيها عبارة عن ١٠.٣ مليون جنيه ، نحو ٧.٢١٩ مليون جنيه تخص عامي ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢.

رد الشركة : سيتم تسوية هذه المبالغ مع المأمورية عند الفحص.

١٠- **بخصوص :-** لم يتم الإفصاح عن التأمين المدفوع بالعمله الأجنبيه نظير مسحوبات الشركة من الغاز الطبيعى بنحو ٤.٠٨٥ مليون دولار بما يعادل نحو مبلغ ٦٣.٨٩٣ مليون جنيه وقت السداد بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٤ .

رد الشركة :- تم الافصاح عن قيمة التأمين بالجنيه حيث لم يسدد التأمين نهائى فى الوقت الحالى لاستمرار العمليات الصناعية بأستخدام الغاز.

١١- **بخصوص:-** لم تتأثر القوائم الماليه بالضريبة المؤجلة عن عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ (بخلاف ما ورد بالإيضاح رقم ١٤ بالقوائم المالية) وظهرت الإلتزامات الضريبية المؤجله كرصيد مرحل بنحو ٦.٦٢١ مليون جنيه .

رد الشركة : تم عمل دراسة وتبينت ان الاصول الضريبية تزيد عن الالتزامات الضريبية .

١٢- **بخصوص :-** بلغ رصيد مخصص المطالبات في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بنحو ١٤٠.٥ مليون جنيه بعد تدعيمه هذا العام بنحو ٩٢ مليون جنيه ولم يتم الإفصاح بالايضاحات المتممه عن سبب تدعيمه.

رد الشركة : المخصص المكون لمواجهة المطالبات والالتزامات الضريبية التى تنشأ على الشركة .

- ضريبة شركات الاموال تم الخصم من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٠ واسفر عن فروق وتم تحويلها للجان داخلية .
- ضريبة كسب العمل تم فحص السنوات من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٧واسفرعن ربط ٦٨ مليون جنيه متنازع عليها .

١٣- بخصوص:- قامت الشركة بتكوين مخصص هذا العام بإسم مخصص مكافأة نهاية الخدمة بمبلغ ٢٥ مليون جنيه يمثل قيمة المبالغ الإضافية التي تتحملها الشركة من مكافأة نهاية الخدمة بالزيادة عن ما يصرفه صندوق العاملين بالشركة لحالات نهاية الخدمة عن عام ٢٠٢٣ دون وجود دراسة من خبير إكتواري توضح المخصص الواجب تكوينه كل عام في ضوء متوسط الأعمار المختلفة للعاملين بالشركة.

رد الشركة : قامت الشركة بعمل دراسة عن العاملين المتخارجين على ٢٠٢٣ وتم احتساب المخصص **بالبند** وذلك طبقا لتوجيه مراقب الحسابات.

١٤- بخصوص :- قيام الشركة بعمل مقاصة بين الأرصدة المدينة لحسابي موردى مستلزمات سلعيه وموردى مستلزمات خدميه البالغة نحو ١.٨٠٨ مليون جنيه و ١٨٥٦٣٨ جنيه على الترتيب والأرصدة الدائنة لهما البالغة نحو ٤٨.٤٢٦ مليون جنيه و ٥.٨٨٢ مليون جنيه على الترتيب وإظهار الصافي بالقوائم المالية.

رد الشركة : سيتم البحث والتسوية اذا لزم الامر عند أعادة الارصدة فى بداية عام ٢٠٢٣

.

١٥- بخصوص :- تضمنت الحسابات الدائنة الأخرى نحو ١.٤٥٠ مليون جنيه حسابات امانات تحت التسويه تمثل عمولة تحصيل مبيدات (٥%اداريه + ٥%عدم تحصيل) تم تخفيضه – بالمخالفة للقرار الإدارى ٢٥٥ لسنة ٢٠٢١- كالاتى :-

- نحو ٢٥٠ الف جنيه تم اضافتهم لحساب تجارب بنجر وفائض تدريب بالحسابات الدائنه.
- نحو١.٢ مليون جنيه تم صرفه حافز للساده المشاركين من المركز الرئيسى والمصنع وجهات أخرى "توزيع وتحصيل المبيدات" دون تحميل حسابات المصروفات المختلفه بتلك التكلفه.

رد الشركة : هذه المبالغ ترد من خارج الشركة للمساهمة فى اعمال التجارب للبنجر .

١٦- بخصوص :- عدم خصم الارباح الراسمالية وفروق العملة الدائنة من الربح الضريبى عند حساب ضريبة الدخل.

رد الشركة :- الارباح الراسمالية يتم اثباتها بالاقرار اما بخصوص فروق العملة قد تم تحققها بالفعل وبالتالى لم يتم خصمها من الاقرار.

١٧- **بخصوص :-** عدم الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة الخاصه بالشركة المتحدة لإنتاج العبوات عن عملية توريد عدد ١.٥مليون جوال بقيمة بلغت نحو ٨.٠٦١ مليون جنيه ، وكذا الشركة القابضة للصناعات الغذائية قيمة مبيعات سكر للشركة القابضة والبالغة نحو ١.١٦٠مليار جنيه.

رد الشركة :- الشركة القابضة ليست من الشركات المساهمة بالشركة وتم الافصاح عن الشركة المتحدة فيما يخص توزيعات الارباح .

١٨- **بخصوص :-** لم يتم التأمين على بعض الأصول الثابتة مثل مباني المركز الرئيسي ومباني المدينة السكنية وأثاث المصنع بنحو ٣٠.٨٨٢مليون جنيه ، فضلاً عن عدم تناسب القيمة التأمينية لكلاً من مباني المصنع وأثاث المركز والآلات والمعدات البالغ إجماليها نحو ٩٧٤مليون جنيه على الترتيب ، حيث بلغت تكلفتها التاريخية ١.٣٥٦ مليار جنيه على الترتيب.

رد الشركة :- يتم التأمين على المبانى المعرضة للاخطار الصناعية وتم زيادة القيم التامينية على معظم الالات و المعدات والاثاث واجهزة الحاسب الالى هذا العام ٢٠٢٣ .

١٩- **بخصوص :-** تم جرد المخزون في ٢٠٢٢/١٢/٣١ ومطابقة نتائجه على السجلات والدفاتر بمعرفة الشركه وتحت مسئوليتها وقامت الشركة بالاعتماد على كثافه تقديريه للمولاس عند الجرد في ٢٠٢٢/١٢/٣١ قدرها ١.٤% وتم تقييم المخزون طبقا للاسس المتبعه في الأعوام السابقه وقد بلغ رصيد المخزون السلعى في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٢٦٣ مليون جنيه مقابل نحو ١٩٠ مليون جنيه بزياده قدرها نحو ٧٣ مليون جنيه بنسبة زياده ٣٨.٤%

رد الشركة :- هذا المخزون لتأمين العمليات الصناعية والزراعية .

٢٠- **بخصوص :-** بلغ اجمالى الأجور الصناعيه نحو ٤٢١مليون جنيه مقابل نحو ٣٩١ مليون جنيه بزياده قدرها نحو ٣٠ مليون جنيه وترجع اهم أسباب هذه الزياده الى زيادة تكلفة العماله الموسميه حيث بلغت تلك الزيادات (الخط الأول ١٨.٤٣% ، الخط الثانى ٣٣.٩% ، المشتركه (الإدارات الخدميه المختلفه) ٤٨.٥٨% ، أجور التعبئه ٤٤.٢٨%) مقارنه بنسب الزياده في أجور العاملين الدائمين حيث بلغت على التوالي (٣.٥٩% ، ٩.٤٧% ، ٥.٨٥% ، صفر%) مما يشير الى التوسع في استخدام العماله الموسميه.

رد الشركة :- يتم عمل لجنة سنويا لدراسة تعيين العمالة الموسمية ويتم اختبارها طبقا لظروف العمل.

٢١- بخصوص :- زيادة ارصدة الحسابات الجاريه بالبنوك (عمله محليه) في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بنسبة ٧٤٥% حيث بلغت نحو ٦٢.٦ مليون جنيه مقابل نحو ٧.٤ مليون جنيه في ٢٠٢١/١٢/٣١ .

رد الشركة : تدار أموال الشركة بطريقة سليمة حيث تم بيع جميع المنتجات اصبح هناك فائض

٢٢- بخصوص :- قامت الشركة بإرسال المصادقات بمعرفتها لأصحاب أرصدة الموردين المدينة بالمركز الرئيسي في وقت متأخر ومعظم التأمينات لدى الغير بالمصنع دون غيرهم من أصحاب الأرصدة المدينة وقد بلغ الرصيد الدائن لموردي مستلزمات سلعيه نحو ٤٦.٦١٨ مليون جنيه والرصيد الدائن لموردي المستلزمات الخدمية نحو ٥.٦٩٦مليون جنيه ولم نتلقى ردود عليها.

رد الشركة : يتم ارسال المصادقات أول يناير ٢٠٢٣ بعد اقفال الحسابات .

٢٣- بخصوص :- تضمن الحسابات المدينه الأخرى في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ١٦.٩٩٣ مليون جنيه تمثل ضرائب مسدده وفروق فحص متنازع عليها محاله لجهات قضائيه منذ عدة أعوام ولم يتم حسم النزاع حتى تاريخه.

رد الشركة : جاري المتابعة حيث انها محالة للقضاء.

٢٤- بخصوص :- لم يتم الترخيص من الجمعيه العامه مقدماً على عقود المعاوضة وفقاً لنص المادة ٩٩ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ لكل من شركة السكر والصناعات التكاملية على بعض الأعمال بلغ إجمالي ما أمكن حصره منها عن عام ٢٠٢٢ نحو ٦٨.٩٤٤ مليون جنيه ، شركة مصر للتأمين بنحو ٢.٣٤٤مليون جنيه للتأمين على الأصول الثابتة والمخزون .

رد الشركة : - يتم الافصاح عن ذلك سنويا ضمن الإيضاحات المتممة .

٢٥- بخصوص :- تضمنت أرصدة الموردين والمقاولين أرصدة دائنة متوقفة مرحلة من العام السابق بلغ قيمة ما أمكن حصره منها نحو ٨٩٧ ألف جنيه .

رد الشركة :. الارصدة مطابقة ويتم البحث .

٢٦- بخصوص :- بلغ رصيد الاحتياطيات في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٣٦٥.٧ مليون جنيه متضمنا نحو ٨٠ مليون جنيه تمثل قيمة احتياطي تجديدات مكونه منذ عامي ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ولم يتم استخدامه حتى تاريخه

رد الشركة : يتم التحديث للمصانع أولا بأول لذا تم الاحتفاظ بهذا المبلغ .

٢٧- بخصوص : - زيادة المساحه المنزرعه حيث بلغت قيمة إيرادات النشاط الجارى حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٣٧٦٨ مليون جنيه مقابل ٣٢٤٢ مليون جنيه عن نفس الفترة العام الماضي بزياده قدرها نحو ٥٢٦ مليون جنيه . بنسبة زياده ١٦.٢٢% حيث انخفضت كمية المبيعات خلال العام .

رد الشركة : يتم البحث والتوسع فى الزراعه فى بعض المناطق الصحراوية .

٢٨- بخصوص :- ظهرت التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل بالموجب بنحو ٨٥٩ مليون جنيه ، بينما ظهرت التدفقات النقدية المستخدمه في أنشطة التمويل بالسالب بنحو ٢٤٢ مليون جنيه في حين أظهرت القوائم المالية نقديه بالصندوق والبنوك نحو ٩٥٨ مليون جنيه ويرجع ذلك الي قيام الشركه بصرف توزيعات الأرباح عن طريق التمويل بنحو ٨٦.٣ مليون جنيه وتحملها بفوائد مدينه بنحو ٢١.٤ مليون جنيه عن إجمالي التسهيلات البنكية.

رد الشركة : يتم التوزيع من حصيلة البيع المودعه بالبنوك .

٢٩- بخصوص :- ظهرت التدفقات النقديه من أنشطة الاستثمار بالموجب بنحو ٢٧١ مليون جنيه ويرجع ذلك بصفه اساسيه الى فرق تقييم العمله الدائن بنحو ٢٢٥ مليون جنيه والفوائد المحصلة بنحو ١٢مليون جنيه.

رد الشركة : التغيرات فى اسعار الصرف أدت الى ذلك.

٣٠- بخصوص :- توقف شركة النصر لصناعة الكوك عن إنتاج الفحم وإعتماد الشركة في توفير الفحم على الإستيراد من الخارج بمعرفة شركة السكر بقيمة بلغت نحو ٦٠.٦١١ مليون جنيه وذلك لتشغيل فرن الجير للخط الثاني من خطوط الإنتاج ، رغم أنه سبق أن قامت الشركة بإعادة تأهيل فرن الخط الأول ليعمل بالغاز الطبيعي عام ٢٠١٣ ، كما سبق أن قامت الشركة بإعداد دراسة لإعادة تأهيل فرن الجير للخط الثاني إلا أنه لم يتم إستكمال إجراءات تأهيل الفرن ليعمل بالغاز الطبيعي.

رد الشركة :- جارى الانتهاء من الدراسة لتحديث الفرن الثانى .

٣١- بخصوص :- إنتهاء المدة القانونية لمجلس الإدارة في ٢٠٢٣/١/١ طبقاً لقرار الجمعية العامة العادية للشركة في ٢٠٢٠/٣/٢٩.

رد الشركة :- يتم تجديد المجلس بالجمعية العامة العادية القادمة للتجديد اعتبارا من ٢٠٢٣/١/١ .

٣٢- بخصوص :- توفيق أوضاع الشركة والخاصة "حظر الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي للشركة".

رد الشركة :- الشركة ملتزمة بالقانون التابعة له رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وهذا لا يخالف القانون.